

جعلها تتجه الى القوى المؤثرة في الجيش لاحداث هذا الانقلاب اي الضباط الكبار وذوي الرتب المتوسطة ، وأبدت تصورا واضحا في العمل التحريضي والدعاوي في صفوف الجيش . في حين لو ادركت المقاومة هذا الوضع الخاص للجيش الاردني ، لتأكد لها ان السياسة الوحيدة الناجعة ضد مراهنة النظام على تماسك الجيش ووثوقه الى جانبته ، هو تفتيت هذا الجيش ، باكتساب ولاء اوسع الجنود واستنهاض ولاءهم الوطنية وهذا يتطلب عملا تحريزيا ودعاويا وتنظيما مستهرا ودؤوبا ، في صفوف الجيش وعلى اوسع نطاق ، ولقد كانت الفرصة مهيأة لذلك . فوجود قواعد الفدائيين جنبها الى جنب مع ممسكات الجيش ، وفي ظل حالة وطنية عامة ولدعاها للنضال ضد العدو القومي ، كل ذلك كان يشكل ارضية مناسبة لعمل ثوري في صفوف الجيش ، لو توفر ، لتوجهت الامور في الاردن وجهة اخرى . الفصل السابع : تركة ايلول ومؤشرات الدور السياسي القادم . بالرغم من ان عنوان هذا الفصل يوحي للقارئ انه امام استنتاجات معينة استخلصها الكاتب على ضوء عرضه السابق ، الا ان القارئ يناجى ان هذا الفصل جاء مسلوقة فالنتيجة الاولى التي يؤكد بها الكاتب صعوبة قيام انقلاب بعد ايلول « ان مسألة قيام انقلاب عسكري على الملك في مرحلة ما بعد ايلول ظلت قضية بعيدة التحقيق » . يفهم من ذلك ، وكان امكانية قيام انقلاب عسكري في فترة ما قبل ايلول ممكنة ، وهذا ليس صحيحا كما اوردت . والاستنتاج الثاني ربط الانتعاش الكبير الذي طرأ على الجيش بعد ايلول بدوافع قيامه بهجمات خدمة السياسة الاستعمارية خارج الحدود السياسية للاردن ، وهذا صحيح ، الا ان هناك اسبابا اخرى وراء توسيع الجيش وبهذه الاعداد الكبيرة ، وهي مرتبطة بالاوضاع داخل الاردن ، وقد اشرت اليها في بداية مناقشتي عندما تحدثت عن الدور الاقتصادي غير المنتج للجيش واثار ذلك على مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الاردني . وثمة ملاحظة هامة اخرى ، فالكاتب يؤكد استمرار النظام في انتهاج « النمط الاميركي » في التعامل مع الحركة الوطنية و« القائمة على الارهاب النفسي ثم الاحترق بالربط المصلحي والانتعاش الذاتي » (ص ١٥٢) ويستدل على ذلك بالاعدادات القليلة !! التي نفذت بعد ايلول وتتابع حركات العفو !! وهنا اخلف كليا مع

القبضة القوية ، وسياسة شراء ضعاف النفوس . وقيل ان أختتم الحديث عن هذا الفصل تجسدر الإشارة الى بعض الاخطاء التي وردت في الكتاب ، فاعتقالات الضباط الحزبيين (قوميين عرب وبعثيين) التي يقول الكاتب انها جرت بعد الاعتداء على قرية السموع اواخر ١٩٦٦ (ص ١١٩) ، جرت قبل هذا التاريخ بأشهر ، حيث جرى اعتقال هذه المجموعات في نيسان ١٩٦٦ مع جملة الاعتقالات التي شملت كل القوى الوطنية آنذاك ، الا ان هذه المجموعات لم تمكث طويلا في السجن ، فقط بين شهرين وثلاثة اشهر ، واعيد معظمها الى مراكز عملها في الجيش بعد الافراج عنها ، كذلك فان مجموع المعتقلين السياسيين الذين خرجوا بموجب قرار العفو في نيسان ١٩٦٥ لم يتجاوز ال ٥٠٠ معتقل ، وهذا الرقم اقل بكثير من الرقم الذي اوردته الكاتب ٢٠٠٠ معتقل (ص ١١٨) وبالرغم من قرار العفو فقد بقي عدد بسيط من المعتقلين ولم يفرج عنهم الا بعد عدوان ١٩٦٧ . الفصل السادس : الجيش والمقاومة الفلسطينية (١٩٦٧ - ١٩٧٠) . وفيه يعرض الكاتب بشكل سريع الاخطاء السياسية لحركة المقاومة الفلسطينية في استيعاب طبيعة تواجدتها على الساحة الاردنية وما يمكن ان يولده هذا التواجد من تناقض بينها وبين النظام . وبالتالي تصورها عن مد تأثيراتها التي اوجدتها في اوساط الجماهير لتسهل قطاعات واسعة داخل الجيش . وهذه النقطة بالذات - التأثير على القطاعات الواسعة داخل الجيش - هي التي كان يجدر بالكاتب ان يركز عليها ويتعمق في اسباب عدم قيام المقاومة بهذا الدور ، فالتضحية هنا ، ليست فقط في ان منظمات المقاومة طرحت او لم تترشح موضوعة اسقاط النظام الاردني واقامة حكم وطني ديموقراطي ، بل ايضا وبالدرجة نفسها من الاهمية ، كيف استوعبت الوضع الخاص للمؤسسة العسكرية الاردنية وما ملته وما زالت تمثله في الحياة السياسية في الاردن ، ان تصور منظمات المقاومة جميعها عن تلمس طبيعة المؤسسة العسكرية ووضعها الخاص ، واقوعها في الخطأ نفسه الذي وقعت فيه الحركة الوطنية الاردنية في الخمسينات وأوائل الستينات ، وهو المراهنة مجددا على قيام انقلاب عسكري . وهذا هو أحد الاسباب الذي حكم اساليب عمل المقاومة داخل الجيش ، فمراهنتها على الانقلاب العسكري ،